الفصل السادس

ادارة السيولة

Liquidity Management

المبحث الاول : مفهوم السيولةو العوامل المؤثرة فيها

Liquidity Concept and the Effecting Factors on it.

المبحث الثاني : مكونات ادارة السيولة

Liquidity Management Composers

المبحث الثالث : نظريات ادارة السيولة

Liquidity Management Theories

المبحث الرابع : تقييم كفاءة ادارة السيولة النقدية

Evaluating Management Liquidity Competency

المبحث الخْامس : السيولة كهدف و معالجتها

Liquidity as Goal and solution

المبحث الأول : مفهوم السيولة والعوامل المؤثرة فيها

Liquidity Concept and Effecting Factors on it

أولاً – مفهوم السيولة المصرفية :

Banks Liquidity Concept

السيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الأئتمان أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض اصوله ، أي تحويلها الى نقد سائل بسرعة وسهولة ، وبناء على ذلك يراد بالسيولة المصرفية ((الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة اضافة الى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة)) .

وتهتم المصارف التجارية بالسيولة اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف الم تخصصة وشركات التامين ، وهذا راجع الى سببين : الاول ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني ان قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الاجل .

ثانياً : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية
Eactors affecting Banks Liquidity

أن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة بل في تغير مستمر و أن من أهم العوامل المؤثرة فيها ما ياتي :

1- عمليات الايداع والسحب على الودائع :
Saving Processes and Drawing on Deposits

في الوقت لذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً ، أي قلب الودائع الى نقود قانونية (ورقية ومعدنية) لانجاز المعاملات اليومية الى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ، وبالتالي الى تقليص سيولته ، فان لعمليات الايداع ، أي تحويل النقود القانونية الى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري .

2- معاملات الزبائن مع الخزينة العامة :
Customer's Affairs with the Public Balance

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضاً من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة ، وعموماً تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنية الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها :

أ) أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري .
ب) استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة .
جـ) عقد صفقة توريد سلع وخدمات الى الدولة .
وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي :
أ- تسديد الضرائب الى الحكومة .
ب- شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات الخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل .
جـ- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وايداعها لدى صناديق التوفير البريدية ، نظراً لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر .

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

Clearing Settement Among Banks

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر ان رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي ، مما يزيد من أرصدته النقدية .

وتجب الملاحظة هنا ، ان عمليات لمقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري ، تؤدي الى احداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون ان يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية ، اما على مستوى المصرف التجاري الواحد ، فان حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة ، فالمصرف الذي يحقق رصيداً دائناً قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسناً في سيولته ، وبالعكس .

4- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

Central Bank Attitude towards Banks

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية ، فاذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة ، فأنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها ، ويقلل قابليتها على منح القراض ، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر اعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة ، لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ، ويوسع

سيولتها المصرفية ، مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة .

5- رصيد رأس المال الممتلك :

Owned Capital Reserve

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس ، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف ، ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية .

المبحث الثاني : ادارة مكونات السيولة
Liquidity Management Composers

يمكن تقسيم ادارة سيولة المصرف التجاري الى جزئين رئيسيين :
الأول: ادارة الاحتياطات الأولية ، والثاني ادارة الاحتياطات الثانوية .

أولاً – ادارة الاحتياطيات الأولية :
Primary Reserves Management

تم تعريف الاحتياطيات الاولية سابقاً ، اذا قلنا أنها تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائداً ، وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من أربع مكونات هي :
1- النقد بالعملة المحلية والعملة الأجنبية في الصندوق .
2- الودائع النقدية لدى البنك المركزي .
3- الودائع النقدية لدى المصارف الأخرى عدا فروع المصرف التجاري نفسه
4- الصكوك قيد التحصيل .
أما الاحتياطيات الأولية على مستوى الجهاز المصرفي ككل فلا تحتوي على الفقرتين الأخيرتين بسبب تقابل الجوانب

المدينة والدائنة لهما عند اعداد ميزانية موحدة لجميع المصارف التجارية ، وتنقسم الاحتياطيات الاولية من حيث مشروطيتها القانونية الى نوعين هي :

1) الاحتياطيات القانونية : *Legal Reserves*

تشمل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي ، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية والذي ياخذ شكل نقد في ألصندوق وودائع لدى البنك المركزي ، والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية ، والذي يأخذ صورة حوالات الخزينة *(Treasury Bills)* وسندات الحكومة *(Government Bonds) .*

* فوائد وسلبيات الاحتياطيات القانونية :

Positive and negative side of Legal Reserves

ان فوائد الاحتياطيات القانونية تتمثل في الآتي :

1- انها تعد وسيلة وقائية لسيولة المصرف ولتدعيم المركز التنافسي من خلال تأدية الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها المحددة .

2- إنها تعمل على زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) وثقة الزبائن بقدرة المصرف على المحافظة على أموال المودعين وعدم المبالغة في توظيف أموال الغير في استثمارات معينة ينجم عنها مخاطر معينة .

أما سلبيات الاحتياطيات القانونية فإنها تتمثل في تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته ، وكأن الاحتياطيات القانونية نوع من

انواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام باعمالها ، فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زادت قابلية المصرف على الاقراض والاستثمار وبالتالي زادت ربحيته .

أن وجود جزء من الاحتياطيات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة (اموال شبه نقدية أو احتياطيات ثانوية) له غرضان هما :

أ- مساعدة المصارف في الحصول على ارباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية .

ب- تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام ، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة وتكون لآماد قصيرة الأجل كما في حوالات الخزينة وطويلة الأجل كما في السندات ، وهي تمثل دينا على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها،ولتحقيق اهداف اخرى .

2- الاحتياطيات العاملة *Working Reserves*

وهي الاموال النقدية وشبه النقدية التي لا يحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية، وانما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعض آخر وفقا لسياسته المصرفية ، ويمكن تحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة بالنسبة للمصرف الواحد طبقا للمعادلة الآتية :

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى

+ الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج + الصكوك رسم التحصيل .

أما بالنسبة لتحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة على مستوى الجهاز المصرفي ككل فان المعادلة تكون بالشكل الآتي :

الاحتياطيات العاملة = النقد في الصندوق + الودائع النقدية لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج - المجمد من الودائع لدى البنك المركزي .

ويمكن توضيح الفقرات المكونة للاحتياطيات العاملة وكما يأتي :

1- النقد في الصندوق *Monetary Fund in Box*

ويشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والمسكوكات ، وتسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى اقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الغير . وان السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أية عوائد ، كما انه قد يتعرض إلى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل ، أو قد يتعرض إلى السرقة من الخارج خاصة في المناطق غير الامنة

2) الحساب الجاري لدى البنك المركزي

Current account in the Central Banks

يحتفظ المصرف التجاري في البنك لمركزي بحسابين احدهما مجمد (أي المحدد من قبل البنك المركزي نفسه) والاخر جاري (أي المحدد من قبل المصرف التجاري نفسه) ويستخدم الحساب الجاري في مجالات متعددة اهمها هي :

أ- مقاصة الصكوك بواسطة البنك المركزي .

ب- تغطية الاعتمادات المفتوحة للمستوردين بواسطة المصارف .

جـ- تعديل الحساب المجمد بما ينسجم مع تغير مقدار الودائع المعرفة بالقانون .

ء- تعزيز الرصيد النقدي في صندوق المصرف التجاري .

3- الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى

Local and other Bank's Deposits

وهي الاموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الاخرى من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات اخرى من الديون ، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها.

4) الصكوك برسم التحصيل *Cheques of Collection Fee*

تتوفر لدى كل مصرف مجموعة من الصكوك المسحوبة على المصارف الاخرى والمودعة لديه من قبل زبائنه برسم التحصيل .

5) الودائع لدى المصارف الاجنبية في الخارج

Deposits in Outdoor Foreign Banks

تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بارصدة نقدية لدى المراسلين في خارج البلد بما لايزيد عن نسبة معينة تحددها طبيعة السياسة النقدية والاقتصادية في ذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة والتزاماتها القائمة الاخرى .

ثانياً- ادارة الاحتياطيات الثانوية :

Secondary Reserves Management

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر له عائداً ، وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة ، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها ، انها تساهم في تدعيم الاحتياطيات الاولية ، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الاولية عن متطلبات المصرف ، وكذلك انها تساهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف .

و الاحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين :

الجزء الأول محدد قانوناً ، ويسمى بالاحتياطيات القانونية *(Legal Reserves)* ، والذي ياخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة ، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى اموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الايرادات العامة .

أما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية فيكون محدد بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته ، أي انها تعتبر بمثابة ادخاراً يستخدم عند الحاجة اليه ، ك أن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطيات أولية ، أو تحويل جزء من الاخيرة له .

أن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الاعمال ، تسعى إلى زيادة ارباحها ، وبالتالي ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيا ت اولية تفوق عن حاجتها الفعلية ، أي انها يمكن أن تستخدم جزء من اموالها في استثمارات قصيرة الاجل كشراء الاوراق المالية والاوراق التجارية ، التي هي اضافة إلى انها مربحة فإنها تتمتع بسيولة عالية وهذه هي الاحتياطيات الثانوية .

ثالثاً – انواع المخاطر المصرفية :
Bank Risks Kinds

تتحمل ادارة المصرف التجاري مسؤولية جسيمة في حماية سلامة وامان المصرف فطبيعة مطلوبات المصرف المتمثلة بالودائع من جهة ، وانخفاض رأس مال المصرف إلى مجموع مصادر امواله من جهة ثانية ، تجعل ادارة المصرف امام تحديات مستمرة وهناك مخاطر عديدة يتعرض لها المصرف التجاري اهمها هي :

أ- مخاطر عدم السيولة *Non – Liquidity Risk* .

ب- مخاطر عدم تسديد القروض الممنوحة
Risk of not Paying Given Loans .

جـ- مخاطر الاستثمار والمتمثلة باحتمال انخفاض اسعار الاستثمارات التي يمسكها المصرف *Investment Risk* .

ء- مخاطر الاختلاس أو السرقة *Peculation and Robbery Risks* .

المبحث الثالث – نظريات ادارة السيولة :
Liquidity Management Theories

توجد العديد من النظريات فيما يتعلق بادارة السيولة في المصارف ألا أن اهمها هي نظرية القرض التجاري ونظرية امكانية التحويل ونظرية الدخل المتوقع كما ياتي :

أولا- نظرية القرض التجاري :
Trading Loan Theory

نشأت هذه النظرية من خلال ممارسات المصارف الانكليزية ، حيث يقول مؤيدوها بان سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما أن امواله يتم استغلالها في قروض قصيرة الاجل ، وبالتالي فان على ادارة المصرف استثمار اموالها في قروض قصيرة الاجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تتكون في معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت .

ألا أن العيب الاساسي في هذه النظرية هو فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الانتاج وشراء آلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة .

اضافة إلى ذلك فان هذه النظرية لم تاخذ بنظر الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف انواعها ، فالودائع الجارية لايتم سحبها جميعها في وقت واحد ، بل أن عملية الايداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة ، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث انها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر يجعلها تتمتع بالثبات النسبي ، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معروفة للمصرف ولا يحق لصاحبها السحب منها ألا في مواعيد استحقاقها .

ثانياً – نظرية امكانية التحويل :
Exchange Possibility Theory

تعتمد هذه النظرية اساساً على أن سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما أن لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد باسرع وقت ممكن وباقل خسارة ممكنة ، فاذا لم يقدم المقترض على سداد مابذمته من التزامات مالية مستحقة ، فان المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوي كالاوراق التجارية والمالية إلى نقد بوقت مناسب ودونما خسارة مهمة ، وبالتالي تتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية .

ثالثاً – نظرية الدخْل المتوقع :
Expected Income Theory

تقوم هذه النظرية على أساس أن ادارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمق تـوض ، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل ، و هذا يمكن ألمصرف من منح قروضاً متوسطة وطويلة الاجل ، اضافة إلى منحه للقروض قصيرة الاجل ، طالما أن عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل اقساط دورية ومنظمة (كل شهر أو كل شهرين كل اربعة اشهر مثلاً) والذي يجعل المصر ف يتمتع بسيولة عالية وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وامكانية توقعها .

المبحث الرابع – تقييم كفاءة ادارة السيولة النقدية
Evaluating Management Liquidity Competency

تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو اصول اخرى سريعة التحويل إلى نقدية ، والسيولة تمثل سيفاً ذو حدين ، فاذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها ، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن ألحد المطلوب سوف يؤثر سلبياً على ربحية المصرف ، ومن جهة اخرى أن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض المقدم له .

ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقيم ادارة السيولة النقدية هي كما ياتي :

اولاً – نسبة الرصيد النقدي :
Monetary Fund Ratio

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الارصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الاخرى واية ارصدة اخرى كالعملات الاجنبية والمسكوكات الذهبية

الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (ر أس المال المدفوع + الاحتياطيات + الارباح المتجزة)}} \times 100$$

وتبين المعادلة اعلاه إلى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تادية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها ، أي أن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة .

ثانياً : نسبة الاحتياطي القانوني :
Legal Reserves Ratio

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي وبدون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الاحتياطي القانوني وي تمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف وما في حكمها ، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها ، وقد يلجأ البنك لمركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية ، لانها تمثل احدى ادواته المهمة في التأثير على حجم الائتمان ،

فاذا اراد البنك المركزي التوسع في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي فانه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني ، وبالعكس فانه إذا اراد احداث حالة انكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً فانه يرفع من نسبة الاحتياطي القانوني وهكذا .

ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها وكما في المعادلة
آلاتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه ، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية .

ثالثاً : نسبة السيولة القانونية :
Legal Liquidity Ratio

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الاولية والاحتياطيات الثانوية (الارصدة النقدية والارصدة شبه النقدية)

على الوفاء بالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف ، لذلك تعد هذه النسبة من اكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقييم كفاءة ادارة السيولة ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة السيولة القانوني} = \frac{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{}} \times 100$$

وتشير المعادلة اعلاه انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة .

رابعاً: نسبة التوظيف :
Investment Ratio

وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف إلى الودائع وما في حكمها وكما في المعادلة الاتية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرت المصرف على تلبية

القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انها تظهر انخفاض السيولة ، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير .

ويلاحظ من نسب السيولة اعلاه ، انها جميعاً لها مقام واحد وهو الودائع وما في حكمها ، وأن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف فإنها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة ، أي أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي ونسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف .

مثال على تقييم كفاءة ادارة السيولة :

إذا توفرت لديك الميزانية العمومية الاتية لاحد المصارف التجارية لسنتين 1999 و 2000 ، وان المبالغ بالاف الدنانير المطلوب تقييم كفاءة ادارة السيولة في المصرف المذكور .

الموجودات	1999	2000	المطلوبات	1999	2000
نقد في الصندوق	637	42	راس المال المدفوع	1500	1000
نقد لدى البنك	110	2	احتياطيات	0	21
المركزي	64	97	ارباح محتجزة	350	0
عملية اجنبية وذهب	105	53	ودائع جارية	212	11
اوراق تجارية	85	82	ودائع توفير	122	6
مخصرومة	86	76	ودائع ثابتة	0	12
سندات الحكومة	112	72	قروض من البنك	565	05
حوالات الخزينة	285	95	المركزي	412	41
مستحق على	436	27	قروض من التامين	90	7
المصارف	139	9	ارصدة مستحقة الدفع	85	36
اوراق مالية	7	31	صكوك مستحقة الدفع	55	6
حسابات مدنية	106	6	مستحق للمصارف	127	75
قروض	6	13	الاخرى	45	76
استثمارات متنوعية	47	96	حسابات دائنة	78	21
اثاث	145	41	حوالات داخلية	86	96
سيارات	250	5			32
موجودات ثابتة		36			

اخرى		1266266			4572
المجموع الموجودات	4825	3731	المجموع المطلوبات	4825	3731

الحل :

1) حساب نسب السيولة

أ- نسبة الرصيد النقدي =

النقد لدى الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + ارصدة سائلة اخرى

×

الودائع وما في حكمها

ارصدة سائلة اخرى في هذا المثال هي عملة اجنبية وذهب.
الودائع وما في حكمها = ودائع جارية + ودائع توفير + ودائع ثابتة + قروض من البنك المركزي + قروض من التأمين + ارصدة مستحقة الدفع + صكوك مستحقة الدفع + مستحق للمصارف الأخرى + حسابات دائنة + حوالات داخلية

∴ نسبة الرصيد النقدي لسنة 1999 =

$$= \frac{110 + 637}{1220 + 565 + 412 + 90 + 85 + 55 + \text{---}} \times$$

$$= \frac{811}{276} \times \qquad = 29.35\ \%$$

نسبة الرصيد النقدي لسنة 2000 =

$$= \frac{+ 97 + 422}{1205 + 417 + 366 + 75 + 76 + 21 + \text{---}} \times$$

$$= \frac{572}{240} \times \qquad = 23.87\%$$

ب- نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 1999 =

$$\frac{\text{النقد لدى البنك}}{\text{الودائع وما فى}} \times 100$$

$$\frac{110}{276} \times 100$$

$$= \% \ 3,98$$

نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 2000 $\frac{97}{240} \times 100$

$$= \% \ 4,03$$

جـ- نسبة السيولة القانونية =

$$\frac{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

الاحتياطيات الاولية = النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي

+ عملة اجنبية

وذهب

الاحتياطيات الثانوية = اوراق تجارية مخصومة + سندات الحكومة + حوالات الخزينة + اوراق مالية + مستحق على المصارف + استثمارات متنوعة

∴ نسبة السيولة القانونية لسنة 1999 =

$$\frac{637 + 110 + 64 + 105 + 85 + 86 +}{276} \times$$

$$\% 92,29 = \frac{255}{276} \times 100$$

نسبة السيولة القانونية لسنة 2000 =

$$\frac{422 + 97 + 53 + 82 + 76 + 72 + \quad}{415 + 279 + 95} \times \frac{240}{5} \times 100$$

$$\% 66,15 = \frac{15}{240} \times$$

د- نسبة التوظيف = $\frac{\text{القروض}}{\text{الودائع وما في}} \times$

∴ نسبة التوظيف لسنة 1999 = $\frac{139}{276} \times$

= % 50,56

نسبة التوظيف لسنة 2000 = $\frac{139}{240} \times 100$

= % 58,04

2- التحليل :

يتضح من خلال حساب نسب السيولة لسنتين ان كفاءة ادارة السيولة للمصرف التجاري المذكور في تردي ، وذلك لأن نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة القانونية لسنة 2000 هي اقل منها لسنة 1999 ، كما ان نسبة التوظيف قد زادت من 50,56 % سنة 1999 الى 58,04 % سنة 2000 ، وهذا يعني ان المصرف يمنح قروضا كثيرة على حساب سيولته ، اما بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني فانها زادت من 3,98 % سنة 1999 الى 4,03 % سنة 2000 ، وعلى الرغم من ان هذه الزيادة تدعم سيولة المصرف الا انها قليلة مقارنة بالإنخفاض الكبيرة في نسبتي الرصيد النقدي والسيولة القانونية والزيادة الكبيرة في نسبة التوظيف ، مما يعني ان على المصرف ان يعزز من سيولته النقدية .

مثال (2) :

في أدناه بيانات الميزانية العمومية لمصرف الاستثمار التجاري لعامي (1998 و 1999) ، نقد في الصندوق (309 ، 355) ، مستحقات للمصارف (3977 ، 2936) ، قروض (12554 ، 9604) ، شيكات قيد التحصيل (334 ، 1087) الودائع (16486 ، 13683) استثمارات (5731 ، 5144) ، قروض من البنك المركزي (121 ، 46) ، موجودات ثابتة (1411 ، 1193) ، رأس المال المدفوع
(377 ، 303) ارصدة لدى المصارف الاخرى (1225 ،

871) ، الاحتياطيات
(4561 ، 4751) ، ارصدة لدى البنك المركزي (4140 ، 3692) ، شيكات مستحقة الدفع (182 ، 207) .

المطلوب :
1) قياس سيولة المصرف باستخدام المؤشرات المالية وبيان في أي من السنتين الأفضل ، علما ان مؤشرات السيولة السوقية للمصارف التي تعمل في نفس القطاع كانت كما يأتي :
أ- نسبة الرصيد النقدي (24 %)
ب- نسبة الاحتياطي القانوني (25 %)
ج- نسبة السيولة القانونية (35 %)
2) قياس كفاءة رأس المال الممتلك باستخدام المؤشرات الآتية :
أ- نسبة رأس المال الممتلك الى الودائع .
ب- نسبة رأس المال الممتلك الى الموجودات .
ج- نسبة رأس المال الحر الى موجودات المخاطرة .
د- نسبة رأس المال الحر الى الموجودات العاملة .
اذا علمت ان الرقم الاول لسنة 1998 والرقم الثاني لسنة 1999 .

الحل :
اعداد ميزانية عمومية للمصرف المذكور لسنتين 1998 / 1999

الموجودات	1998	1999	المطلوبات	1998	1999
نقد في الصندوق	309	335	رأس المال المدفوع	377	303
ارصدة لدى البنك	414	369	الاحتياطيات	4561	475
المركزي	0	2	الودائع	1648	1
ارصدة لدى المصارف	122	871	قروض من البنك	6	136
الأخرى	5	108	المركزي	121	83
شيكات قيد التحصيل	334	7	شيكات مستحقة الدفع	182	46
قروض	125	960	مستحقات للمصارف	3977	207
استثمارات	54	4			293
موجودات ثابتة	573	514			6
	1	4			
	141	119			
	1	3			
المجموع	25704	21926	المجموع	25704	21926

1- قياس سيولة المصرف باستخدام المؤشرات المالية الآتية :

أ- نسبة الرصيد النقدي =

النقد لدى الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + ارصدة سائلة اخرى
× ــ
الودائع وما في حكمها

∴ نسبة الرصيد النقدي لسنة 1998 = (309 + 4140 +) / (16486 + 121 +) ×

= 567 / 20766 × 100

= 27,32 %

∴ نسبة الرصيد النقدي لسنة 1999 = (335 + 3692) / (13683 + 46 +) ×

= 489 / 16872 × 100

= 29,03 %

ب- نسبة الاحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي / الودائع وما في حكمها × 100

∴ نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 1998 = 414 / 20766 ×

% 19,93=

∴ نسبة الاحتياطي القانوني لسنة 1999 = $\frac{369}{16872}$ ×

= 21,88 %

ج- نسبة السيولة القانونية =

$$\frac{\text{الاحتياطيات الاولية + الاحتياطيات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

∴ نسبة السيولة القانونية لسنة 1998 =

$$\frac{309 + 4140 + 1225 +}{20766} \times$$

$$= \frac{1173}{20766} \times$$

= 56,52 %

∴ نسبة السيولة القانونية لسنة 1999 =

$$\frac{335 + 3692 + 871 +}{1687} \times$$

$$= \frac{1112}{16872} \times 100 = 65,96\ \%$$

التحليل :

يلاحظ من هذه النتائج ان نسب مؤشرات السيولة لعام 1999 هي اكبر منها لعام 1998 ، وهذا يشير الى تطور واضح في كفاءة ادارة السيولة في هذا المصرف ، وعند مقارنة هذه النتائج مع مؤشرات السيولة السوقية للمصارف التجارية الاخرى كما في الجدول الآتي :

نسب السيولة	المصرف التجاري		المصارف الاخرى
	1998	1999	
نسبة الرصيد النقدي	27,32 %	29,03 %	% 24
نسبة الاحتياطي القانوني	19,93 %	21,88 %	% 25
نسبة السيولة القانونية	56,52 %	65,96 %	% 35

يتبين انها جيدة ايضا لانها اكبر قيمة من نسب سيولة المصارف التجارية الاخرى ، وهذا يعني ان هناك تحسن واضح في كفاءة المصرف المذكور على تأدية التزاماته المالية سواء أكان على مستوى المصرف نفسه او عند مقارنته مع كفاءة سيولة المصارف التجارية الاخرى .

2- قياس كفاءة رأس المال الممتلك باستخدام المؤشرات الآتية :

أ- استخراج جدول مفردات المؤشرات المالية الآتية :

1- رأس المال الممتلك لسنة 1998 = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات

= 4561 + 377 =

4938

رأس المال الممتلك لسنة 1999 = 303 + 4751 =

5054

2- الودائع لسنة 1998 = 16486

الودائع لسنة 1999 = 13683

3- الموجودات لسنة 1998 = 25704

الموجودات لسنة 1999 = 21926

4- الموجودات العاملة لسنة 1998 = القروض + الاستثمارات

= 12554 + 5731

= 18285

الموجودات العاملة لسنة 1999 = 9604 + 5144

= 14748

5- موجودات ذات المخاطرة لسنة 1998 = قروض + استثمارات
+موجودات ثابتة
= 12554 +
19696 = 1411 + 5731

موجودات ذات المخاطرة لسنة 1999 = 9604 +
15941 = 1193 + 5144

6- رأس المال الحر لسنة 1998 = رأس المال الممتلك – الموجودات الثابتة
= 1411 – 4938 =
3527

رأس المال الحر لسنة 1999 = 5054 – 1193 =
3861

المؤشرات	1998	1999
رأس المال الممتلك	4938	5054
الودائع	16486	13683
الموجودات	25704	21926
الموجودات العاملة	18285	14748
الموجودات ذات	19696	15941
المخاطرة	3527	3861
رأس المال الحر		

ب- في ضوء جدول مفردات المؤشرات اعلاه يمكن حساب المؤشرات المالية لقياس كفاءة رأس المال الممتلك وكما يأتي :

مؤشرات الكفاءة	لسنة 1998	لسنة 1999
1) $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الودائع}} \times 100$	$\frac{4938}{16486} \times 100 = \%\ 29,95$	$\frac{5054}{13683} \times 100 = \%\ 36,93$
2) $\frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{الموجودات}} \times 100$	$\frac{4938}{25704} \times 100 = \%\ 19,21$	$\frac{5054}{21926} \times 100 = \%\ 23,05$
3) $\frac{\text{رأس المال الحر}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}} \times 100$	$\frac{3527}{19696} \times 100 = \%\ 17,90$	$\frac{3861}{15941} \times 100 = \%\ 24,22$
4) $\frac{\text{رأس المال الحر}}{\text{الموجودات العاملة}} \times 100$	$\frac{3527}{18285} \times 100 = \%\ 19,28$	$\frac{3861}{14748} \times 100 = \%\ 26,17$

تحليل النتائج :

يتبين من نتائج الجدول اعلاه ان كافة مؤشرات كفاءة رأس المال الممتلك لعام 1999 كانت في وضع افضل مقارنة بنسبها في عام 1998 ، وهذا يعني ان هناك تحسن كبير في كفاءة رأس المال الممتلك للمصرف التجاري المذكور .

مصادر الفصل السادسس

١ -د. خليل محمد حسن الشماع، إدارة المصارف، الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد/1975.

٢ -د. فلاح حسن الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الأردن ،2000

٣ -د. سليمان أحمد اللوزي، د. مهدي حسن زويلف،أ. مدحت إبراهيم العزاوي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1997.

٤ -د. عبد المعطي أرشد، أ. محفوظ أحمد جودة، إدارة الأئتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

٥ -د. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،1990.

٦ -د. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، القاهرة، 1985.

٧ -د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، أسكندرية، 1996.